وكذا الشعير والقطنيات وسائر الحبوب ويلزم دفع حب بلا تبن وعند فقد ان كانه تبن تراب باخذ موضعا من المكيال ثم يكبر والا زم اخذه ويصف العسل بالبلد وبريعي وصيفي بيفا واشقرا واسود ويصف السمن بالنوع كمن ضان وبالبلد كالبيش قال الغافعي ويذكر المرعى ولا يحتاج لذكر حديث او عتيق لان الاطلاق ينصرف اليه ويصح في جنسين الى اجلين مختلفين بين كل جنس وفي جنس الى اجلين ان بين قسط كل اجل وقدره ان يسلم في شيء يأخذه كل يوم جزءا معلوما مطلقا ومن اسلم اوباع اواجر او شرط الخيار مطلقا او المجهول لحصاد و جذاذ او عيد او بيع او جاد او الغرائم بيع غير المبيع لعدم تعلقه بالاجر وان قال لا محله وجب ايداله او فيه صح وحل بادناه ولزم اوله او آخره كيل بادناه جزء منها ولا يصح بيع شيء فيه والى الثلاثة اشهر فالى انقضائها هلاله ويصح بشهر وعبيد ومبين ان عرفا كشباط وآذار والنيروز والمهرجان والابلق كالسباعين وعيد الفطر والاضحى الى آخره بالهلة من سلم وغيره من الديون قبل محله والاصح في قبضه لزمه فان ابى قال الحاكم اما اخذ تقبضه او تبرئه فان ابا هما قبضه له ومع ضرر كالفاكهة تتسلف وحيوان يحتاج للموء وخوف فلا وبعد محله بالرم مطلقا ومن اراد قضى دين عن غيره فابا ربه او اعسر وقع بنفسه ن وجه فبذلها اجنبي غيره وكيل لم يجز او تكرر المنع **الخامس** غلبة سلم فيه وقت محله ويصح ان عجز فاخيه بتعذر فيها آفة لا قرية صغيرة او بستانا ولو كبيرا ولا من عنم زيد او شاع محله وان اسلم لحال او جد فيه عاما فانقطع وتحقق بقاؤه لزمه تحصيله وتوشق فان هرب اخر من ماله وان تعذر بانقطاع خير سلم بين صبر او فسخ فيما تعذر ويرجع برأس ماله او عوضه لعدم ولان اسلم في شيء يحرم ثم اسلم احدهما ورأس مال **السادس** رأس ماله قبل تفرق فان قبضه بعضه صح فيه فقط وان بان غصبا او معيبا من الجنس او غيره فكما مر في تفرق وكقبض ما بيده امانة او غصب لا امانة في ذمته وشرط معرفة قدره وصفته **فلو** تلف مشاهدة ولا يصح بالرهن بمضبوط كحبوب وشيء وبرد او وجد والاقيمته فان اختلفا فيما قبول مسلم اليه فان تعذر فعلى مسلم فيه مؤجلا **فرع** لو تقايلا قايمة درهم في كر بر وشرط تعجيل خمسين وتاجيل خرجا لم يصح المعقود بالكل لان ما عجل بقيا بل بالكر وما اجل وهو مجهول **السابع** ان يسلم في ذمة ملاصح في عينه ولجنسه نقاؤه لان الموجل لا يكون الا بذمة **فصل** ولا يشترط ذكر مكان للوفاء ان لم يعين بنحو مربع وسعفنين ويجب مع نشاج وفاء مكان عقد وشرط فيه موكدا وموضع في غيره لاجاز حمل البيع عليه وشرط فيه والبيع احضاره او كفيلا او ضمان بسلم فلا فالبيع والا اعتياض عنه والبيع او رأس ماله بعد فسخ وقبل قبض ولو لمن عليه وقرا بالحوالة والاعليه وصح هبة كل دين ولو سلما لمدين فقط الا لغيره الا ضامنه **وصح** حيل بيع بيع دين مستقر من ثمن وقرض ومهر بعد حلول واجره استوفى نفعها او رأس جناية وقبله منلف وعوض خلع لمدين فقط وشرط قبض عوضه قبل تفرق ان بيع بمالا يباع به نسيئة او بموصوف بذمة لا لغيره والاغير مستقر كدين كتابة واجرة قبل مضي مدته وصرف قبل حلول **وصح** اقصاء لحق عن ذكر وصح لغائب في سلم وبعضه بدون قبض رأس ماله او عوضه لعدم وبفسخ يجب رد ما اخذ والا فمثله ثم قيمته فان لم يجد بدله ثمنا وهو ثمن مصرف والا جاز تفرق قبل قبض له ان لم يتعذر بالمثل ومن سلم لحلية دين مع جنسه قبض سلمي لنفسه لم يصح لنفسه لانه حواله والالم لزمه ان يوكله وصح بما لم كيل بيع قبض وكيل لنفسه لا ما كان من غير جنس ما وعكسه فعقد لم يصح وبيع المبيع لنفسه بشرا دون قبض واشتراك بعض الطعام الذي عم فعقل لم يصح وبيع قبض لنفسه بشرط دون قبض لنفسه واقتضى لي بنفسه **فصل** يجوز اقتضاء دين غيره باذنه بشرط كونه قرضا وبيعه لغيره لصحة أو جر مثل التقاضي وانا قبض لنفسه وزنا بالكيل الذي تشاحا عادة او حضر اكثر الي مدة لا قبض لنفسه لم يصح وبيع قبض لنفسه لم يصح وبيع قبض لنفسه وان وكله بقبض لنفسه لم يصح حتى يكيله او يجتهد ثم يصح حتى لو وجد نقصا لزم الغريم ولو تلف لم يضمن وكان قرضا على الاصح فلو استقرض من عمر بقدر ما قاصه وأشرك به بدين ملكه طعاما او اسلفها الذي ملكه فعقل لم يصح فان قال اشركتك في ذا مكان اسلف له الغائي كطعام واتفق الدين في من ملكه او من الذي يليه ملكه صح ومن قبض حبا جزافا فاكتال فقوله في قدره لان قبضه بكيل ووزنا ثم ادعى نحو غلط وهما قبضه من دين مشترك بارث او اتلاف او غصب وضربه سبب استحقاقها

وصح السلم في مكيل وموزون وعدد متقارب كجوز وبيض لا في مختلف كرمان وبطيخ وتفاح وسفرجل وبقول وفواكه رطبة وخبز وطبيخ ولحم وشواء وفي مذروع كثوب بذرع معلوم لا بصنجة كل ثوب وفي حيوان عدد لا في جوهر

وزنا **الرابع** ذكر اجل معلوم له وقع في اثمانه عادة كشهر في الغائي او نصفه قال في الخادم وبذكر في عكسها لم يصح بيعه **وصح** هذا فيما في ذمتهم ويصح في جنسين الى اجلين مختلفين بين كل جنس وفي جنس الى اجلين ان بين قسط كل اجل وقدره ان يسلم في شيء يأخذه كل يوم جزءا معلوما مطلقا ومن اسلم اوباع اواجر او شرط الخيار مطلقا او المجهول كحصاد و جذاذ او عيد او بيع او جاد او الغرائم بيع غير المبيع لعدم تعلقه بالاجر وان قال لا محله وجب ايداله او فيه صح وحل بادناه ولزم اوله او آخره كيل بادناه جزء منها ولا يصح بيع شيء فيه والى الثلاثة اشهر فالى انقضائها هلاله ويصح بشهر وعبيد ومبين ان عرفا كشباط وآذار والنيروز والمهرجان والابلق كالسباعين وعيد الفطر والاضحى الى آخره بالهلة من سلم وغيره من الديون قبل محله والاصح في قبضه لزمه فان ابى قال الحاكم اما اخذ تقبضه او تبرئه فان ابا هما قبضه له ومع ضرر كالفاكهة تتسلف وحيوان يحتاج للموء وخوف فلا وبعد محله بالرم مطلقا ومن اراد قضى دين عن غيره فابا ربه او اعسر وقع بنفسه ن وجه فبذلها اجنبي غيره وكيل لم يجز او تكرر المنع **الخامس** غلبة سلم فيه وقت محله ويصح ان عجز فاخيه بتعذر فيها آفة لا قرية صغيرة او بستانا ولو كبيرا ولا من عنم زيد او شاع محله وان اسلم لحال او جد فيه عاما فانقطع وتحقق بقاؤه لزمه تحصيله وتوشق فان هرب اخر من ماله وان تعذر بانقطاع خير سلم بين صبر او فسخ فيما تعذر ويرجع برأس ماله او عوضه لعدم ولان اسلم في شيء يحرم ثم اسلم احدهما ورأس مال **السادس** رأس ماله قبل تفرق فان قبضه بعضه صح فيه فقط وان بان غصبا او معيبا من الجنس او غيره فكما مر في تفرق وكقبض ما بيده امانة او غصب لا امانة في ذمته وشرط معرفة قدره وصفته **فلو** تلف مشاهدة ولا يصح بالرهن بمضبوط كحبوب وشيء وبرد او وجد والاقيمته فان اختلفا فيما قبول مسلم اليه فان تعذر فعلى مسلم فيه مؤجلا **فرع** لو تقايلا قايمة درهم في كر بر وشرط تعجيل خمسين وتاجيل خرجا لم يصح المعقود بالكل لان ما عجل بقيا بل بالكر وما اجل وهو مجهول **السابع** ان يسلم في ذمة ملاصح في عينه ولجنسه نقاؤه لان الموجل لا يكون الا بذمة **فصل** ولا يشترط ذكر مكان للوفاء ان لم يعين بنحو مربع وسعفنين ويجب مع نشاج وفاء مكان عقد وشرط فيه موكدا وموضع في غيره لاجاز حمل البيع عليه وشرط فيه والبيع احضاره او كفيلا او ضمان بسلم فلا فالبيع والا اعتياض عنه والبيع او رأس ماله بعد فسخ وقبل قبض ولو لمن عليه وقرا بالحوالة والاعليه وصح هبة كل دين ولو سلما لمدين فقط الا لغيره الا ضامنه **وصح** حيل بيع بيع دين مستقر من ثمن وقرض ومهر بعد حلول واجره استوفى نفعها او رأس جناية وقبله منلف وعوض خلع لمدين فقط وشرط قبض عوضه قبل تفرق ان بيع بمالا يباع به نسيئة او بموصوف بذمة لا لغيره والاغير مستقر كدين كتابة واجرة قبل مضي مدته وصرف قبل حلول **وصح** اقصاء لحق عن ذكر وصح لغائب في سلم وبعضه بدون قبض رأس ماله او عوضه لعدم وبفسخ يجب رد ما اخذ والا فمثله ثم قيمته فان لم يجد بدله ثمنا وهو ثمن مصرف والا جاز تفرق قبل قبض له ان لم يتعذر بالمثل ومن سلم لحلية دين مع جنسه قبض سلمي لنفسه لم يصح لنفسه لانه حواله والالم لزمه ان يوكله وصح بما لم كيل بيع قبض وكيل لنفسه لا ما كان من غير جنس ما وعكسه فعقد لم يصح وبيع المبيع لنفسه بشرا دون قبض واشتراك بعض الطعام الذي عم فعقل لم يصح وبيع قبض لنفسه بشرط دون قبض لنفسه واقتضى لي بنفسه **فصل** يجوز اقتضاء دين غيره باذنه بشرط كونه قرضا وبيعه لغيره لصحة أو جر مثل التقاضي وانا قبض لنفسه وزنا بالكيل الذي تشاحا عادة او حضر اكثر الي مدة لا قبض لنفسه لم يصح وبيع قبض لنفسه لم يصح وبيع قبض لنفسه وان وكله بقبض لنفسه لم يصح حتى يكيله او يجتهد ثم يصح حتى لو وجد نقصا لزم الغريم ولو تلف لم يضمن وكان قرضا على الاصح فلو استقرض من عمر بقدر ما قاصه وأشرك به بدين ملكه طعاما او اسلفها الذي ملكه فعقل لم يصح فان قال اشركتك في ذا مكان اسلف له الغائي كطعام واتفق الدين في من ملكه او من الذي يليه ملكه صح ومن قبض حبا جزافا فاكتال فقوله في قدره لان قبضه بكيل ووزنا ثم ادعى نحو غلط وهما قبضه من دين مشترك بارث او اتلاف او غصب وضربه سبب استحقاقها

وكذا الشعير والقطنيات وسائر الحبوب ويلزم دفع حب بلا تبن وعند فقد ان كانه تبن تراب باخذ موضعا من المكيال ثم يكبر والا زم اخذه ويصف العسل بالبلد وبريعي وصيفي بيفا واشقرا واسود ويصف السمن بالنوع كمن ضان وبالبلد كالبيش قال الغافعي ويذكر المرعى ولا يحتاج لذكر حديث او عتيق لان الاطلاق ينصرف اليه ولا يصح في جنسين الى اجلين مختلفين بين كل جنس وفي جنس الى اجلين ان بين قسط كل اجل وقدره ان يسلم في شيء يأخذه كل يوم جزءا معلوما مطلقا ومن اسلم اوباع اواجر او شرط الخيار مطلقا او المجهول كحصاد و جذاذ او عيد او بيع او جاد او الغرائم بيع غير المبيع لعدم تعلقه بالاجر وان قال لا محله وجب ايداله او فيه صح وحل بادناه ولزم اوله او آخره كيل بادناه جزء منها ولا يصح بيع شيء فيه والى الثلاثة اشهر فالى انقضائها هلاله ويصح بشهر وعبيد ومبين ان عرفا كشباط وآذار والنيروز والمهرجان والابلق كالسباعين وعيد الفطر والاضحى الى آخره بالهلة من سلم وغيره من الديون قبل محله والاصح في قبضه لزمه فان ابى قال الحاكم اما اخذ تقبضه او تبرئه فان ابا هما قبضه له ومع ضرر كالفاكهة تتسلف وحيوان يحتاج للموء وخوف فلا وبعد محله بالرم مطلقا ومن اراد قضى دين عن غيره فابا ربه او اعسر وقع بنفسه ن وجه فبذلها اجنبي غيره وكيل لم يجز او تكرر المنع **الخامس** غلبة سلم فيه وقت محله ويصح ان عجز فاخيه بتعذر فيها آفة لا قرية صغيرة او بستانا ولو كبيرا ولا من عنم زيد او شاع محله وان اسلم لحال او جد فيه عاما فانقطع وتحقق بقاؤه لزمه تحصيله وتوشق فان هرب اخر من ماله وان تعذر بانقطاع خير سلم بين صبر او فسخ فيما تعذر ويرجع برأس ماله او عوضه لعدم ولان اسلم في شيء يحرم ثم اسلم احدهما ورأس مال **السادس** رأس ماله قبل تفرق فان قبضه بعضه صح فيه فقط وان بان غصبا او معيبا من الجنس او غيره فكما مر في تفرق وكقبض ما بيده امانة او غصب لا امانة في ذمته وشرط معرفة قدره وصفته **فلو** تلف مشاهدة ولا يصح بالرهن بمضبوط كحبوب وشيء وبرد او وجد والاقيمته فان اختلفا فيما قبول مسلم اليه فان تعذر فعلى مسلم فيه مؤجلا **فرع** لو تقايلا قايمة درهم في كر بر وشرط تعجيل خمسين وتاجيل خرجا لم يصح المعقود بالكل لان ما عجل بقيا بل بالكر وما اجل وهو مجهول **السابع** ان يسلم في ذمة ملاصح في عينه ولجنسه نقاؤه لان الموجل لا يكون الا بذمة **فصل** ولا يشترط ذكر مكان للوفاء ان لم يعين بنحو مربع وسعفنين ويجب مع نشاج وفاء مكان عقد وشرط فيه موكدا وموضع في غيره لاجاز حمل البيع عليه وشرط فيه والبيع احضاره او كفيلا او ضمان بسلم فلا فالبيع والا اعتياض عنه والبيع او رأس ماله بعد فسخ وقبل قبض ولو لمن عليه وقرا بالحوالة والاعليه وصح هبة كل دين ولو سلما لمدين فقط الا لغيره الا ضامنه **وصح** حيل بيع بيع دين مستقر من ثمن وقرض ومهر بعد حلول واجره استوفى نفعها او رأس جناية وقبله منلف وعوض خلع لمدين فقط وشرط قبض عوضه قبل تفرق ان بيع بمالا يباع به نسيئة او بموصوف بذمة لا لغيره والاغير مستقر كدين كتابة واجرة قبل مضي مدته وصرف قبل حلول **وصح** اقصاء لحق عن ذكر وصح لغائب في سلم وبعضه بدون قبض رأس ماله او عوضه لعدم وبفسخ يجب رد ما اخذ والا فمثله ثم قيمته فان لم يجد بدله ثمنا وهو ثمن مصرف والا جاز تفرق قبل قبض له ان لم يتعذر بالمثل ومن سلم لحلية دين مع جنسه قبض سلمي لنفسه لم يصح لنفسه لانه حواله والالم لزمه ان يوكله وصح بما لم كيل بيع قبض وكيل لنفسه لا ما كان من غير جنس ما وعكسه فعقد لم يصح وبيع المبيع لنفسه بشرا دون قبض واشتراك بعض الطعام الذي عم فعقل لم يصح وبيع قبض لنفسه بشرط دون قبض لنفسه واقتضى لي بنفسه **فصل** يجوز اقتضاء دين غيره باذنه بشرط كونه قرضا وبيعه لغيره لصحة أو جر مثل التقاضي وانا قبض لنفسه وزنا بالكيل الذي تشاحا عادة او حضر اكثر الي مدة لا قبض لنفسه لم يصح وبيع قبض لنفسه لم يصح وبيع قبض لنفسه وان وكله بقبض لنفسه لم يصح حتى يكيله او يجتهد ثم يصح حتى لو وجد نقصا لزم الغريم ولو تلف لم يضمن وكان قرضا على الاصح فلو استقرض من عمر بقدر ما قاصه وأشرك به بدين ملكه طعاما او اسلفها الذي ملكه فعقل لم يصح فان قال اشركتك في ذا مكان اسلف له الغائي كطعام واتفق الدين في من ملكه او من الذي يليه ملكه صح ومن قبض حبا جزافا فاكتال فقوله في قدره لان قبضه بكيل ووزنا ثم ادعى نحو غلط وهما قبضه من دين مشترك بارث او اتلاف او غصب وضربه سبب استحقاقها

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)